وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين

للعام 2023

المحتوى

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين	3
الاقتصاد العالمي	4
اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6
الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين	7
القطاع غير النفطي	8
القطاع النفطي	12
مؤشر أسعار المستهلك	13
مؤشر أسعار المنتج	15
المشاريع التنموية	16
الحساب الجاري	18
أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
الاستثمار الأجنبي المباشر	22
سوق العمل	24
مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي	26
عرض النقد	26
القروض والودائع البنكية	27
الأسواق المالية	29
السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي	30
تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي	31
قائمة المصطلحات	34

التقرير الاقتصادي
لمملكة البحرين
للعام 2023

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance and National Economy

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الناتج المحلي الإجمالي	القطاع غير النفطي
▲ +2.4%	▲ +3.4%

أسرع القطاعات نمواً

(على أساس سنوي)

الفنادق والمطاعم	المشروعات المالية	التجارة	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
▲ +8.0%	▲ +5.7%	▲ +5.3%	▲ +4.1%

أبرز المؤشرات الاقتصادية

(على أساس سنوي)

عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية	قيمة التحويلات المالية الإلكترونية	قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	معاملات التداول العقاري
▲ +24.7%	▲ +15.6%	▲ +7.9%	▲ +24.1%

أداء مملكة البحرين في تقارير التنافسية الدولية

مؤشر الحرية الاقتصادية 2024 — The Heritage Foundation

تصدرت مملكة البحرين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحرية المالية والتجارية والاستثمارية

مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2024 — Agility

أحرزت مملكة البحرين المركز الثامن عالمياً في المؤشر الفرعي "أساسيات مزاولة الأعمال"

تقرير التنمية البشرية 2024-2023 — UNDP

حافظت مملكة البحرين تصنيفها ضمن الدول "ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً"

الاقتصاد العالمي

- من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 3.1% في العام 2024 و3.2% في العام 2025، نتيجة لانخفاض التضخم، وتيسير السياسات النقدية، وتحسن الأداء الاقتصادي بشكل عام.
- من المتوقع أن يتباطأ معدل التضخم العالمي من 6.8% خلال العام 2023، ليصل في العام 2024 إلى 5.8%، وإلى 4.4% في العام 2025.

وفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يناير 2024، من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.1% في العامين 2023 و2024، وسيرتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى 3.2% في العام 2025، وذلك نتيجةً للأداء الإيجابي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فضلاً تدابير تحفيز السياسة المالية في الصين. بالإضافة إلى ذلك ونظراً لتباطؤ معدلات التضخم وتسجيل معدلات نمو اقتصادي، تلاشت بشكل كبير احتمالات حدوث انكماش اقتصادي حاد وغيرها من المخاطر التي قد تؤثر سلباً على النمو العالمي المستدام. إلا أن توقعات النمو لسنة 2024 و2025 ظلت أقل من متوسط النمو المسجل في الفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2019 والبالغة 3.8%، ويأتي ذلك نتيجة لعدة عوامل مثل رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية لخفض معدلات التضخم، وترشيد الحكومات لإنفاقها نتيجة لارتفاع مستويات الدين، وانخفاض الإنتاجية والتي قد تعرقل النمو الاقتصادي.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي)

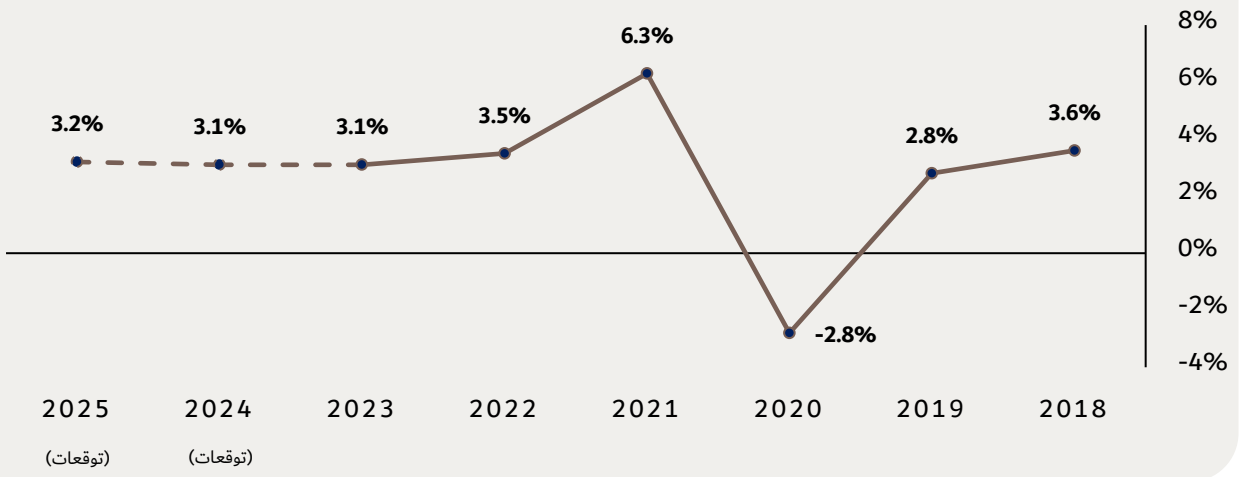

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2024)، صندوق النقد الدولي

ومن المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي إلى 5.8% في العام 2024 من بعد تسجيله لـ 6.8% خلال العام 2023، ليصل إلى 4.4% في العام 2025، وذلك لانخفاض وتيرة التضخم في معظم الدول بمعدلات أسرع من المتوقع مع محدودية تأثيره على التوظيف والنشاط الاقتصادي. ويعود ذلك إلى التطورات الإيجابية من جانب العرض فضلاً عن إجراءات التشديد المتخذة من قبل البنوك المركزية بشأن السياسات النقدية والتي أدت لاستقرار توقعات التضخم بشكل فعال.

أما فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي خلال العام 2023، فقد شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً ملحوظاً بنسبة 2.5% خلال العام 2023 مقارنةً بنتائج العام 2022 والبالغة 1.9%، بينما تباطأ اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنسبة 0.5% مقارنةً بـ 3.4% في العام 2022. من ناحية أخرى، سجل اقتصاد الصين نمواً بارزاً بنسبة 5.2%، متجاوزاً نمو عام 2022 والبالغ 3.0%.

وبالنسبة لسوق النفط، راجعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب العالمي على النفط في العام الحالي في تقريرها الصادر في شهر مارس 2024، حيث توقعت زيادة الطلب بمقدار 110 آلاف برميل يومياً مقارنة بتوقعاتها السابقة ليصل إلى 1.3 مليون برميل يومياً. وعلى الرغم من توقعاتها بنمو الطلب، إلا أن هذه التوقعات أقل بمليون برميل يومياً عن العام 2023 الذي بلغ فيه الطلب على النفط 2.3 مليون برميل يومياً. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب في الصين، إضافة لإعادة توجيه النفط الخام من روسيا إلى وجهات خارج الاتحاد الأوروبي، مؤثرةً على الطلب العام وموازنة تأثيرات التخفيضات في إمدادات أوبك+.

أما بالنسبة لأسعار النفط الخام، فقد شهدت الأسعار تقلبات نتيجة للتوترات الجيوسياسية ومخاوف الطلب، بالإضافة إلى خفض الإنتاج الطوعي من قبل المملكة العربية السعودية، وعليه فقد بلغت أسعار النفط بنهاية العام 2023 حوالي 82.4 دولار للبرميل. ومن المتوقع أن يسجل متوسط سعر البرميل حوالي 78 دولار في العام 2024، بالتزامن مع تباطؤ وتيرة الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري، وبمساهمة رئيسية لكل من الصين والهند والبرازيل في هذا التباطؤ.

اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهدت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أداءً ملحوظاً في القطاع غير النفطي والذي من جانبه دفع بنمو اقتصادات دول المجلس وذلك على الرغم من التراجع المستمر في مستويات إنتاج النفط بسبب قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها، لمواصلة خفض الإنتاج اليومي، في محاولة للحفاظ على استقرار أسعار النفط، إضافة لخطط تنويع الاقتصاد والاستثمارات الكبيرة في القطاعات غير النفطية التي تدعم الرؤى المستقبلية لدول مجلس التعاون. ووفقا لتقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية» الصادر عن البنك الدولي في شهر يناير 2024، من المتوقع أن تشهد اقتصادات دول مجلس التعاون نمواً قوياً، ويُتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 3.6% في العام 2024 ليصل إلى 3.8% في العام 2025.

وفقاً للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، شهد النمو الاقتصادي تراجعاً طفيفاً بالأسعار الثابتة بنسبة 0.8% خلال العام 2023 مقارنة بعام 2022، متأثراً بانخفاض النمو في القطاع النفطي بنسبة 9.0%. أما القطاع غير النفطي، فقد سجل نمواً ملحوظاً بنسبة 4.4%، مدفوعاً بزيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية تحقيقاً لرؤية السعودية 2030.

فيما أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2023 بنسبة 1.3% على أساس سنوي، مدعومًا بنمو الأنشطة غير النفطية التي شهدت ارتفاعًا بنسبة 2.4%. وبالإضافة الى ذلك، شهد القطاع النفطي نموًا طفيفاً بنسبة 0.4%.

وتوقع مصرف الإمارات المركزي وفقاً لتقرير المراجعة الربعية للربع الرابع من العام 2023، نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 4.2% في العام 2024، ليرتفع إلى 5.2% في العام 2025، فيما حافظ على تقديراته للعام 2023 عند 3.1% وبلغت نسبة نمو القطاع النفطي حوالي 5.9%، فيما انخفض نمو القطاع النفطي بنسبة 3.9% وذلك وفقاً لتقديرات العام 2023. أما في العامين 2024 و2025، فمن المتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 4.7%، فيما سيسجل القطاع النفطي نموا بنسبة 2.9% في العام 2024 و6.2% في العام 2025.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

سجلت مملكة البحرين نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4% بالأسعار الثابتة، مدفوعاً بالقطاع غير النفطي الذي سجل نمواً بنسبة 3.4%، وفقاً للنتائج الأولية للحسابات القومية للعام 2023 الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، فيما شهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة 2.4%.

ومن جانب آخر، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تراجعاً بنسبة 2.7%، متأثراً بتباطؤ أداء القطاع النفطي والذي سجل انخفاضاً بنسبة 14.5%، نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية. ومن جانب آخر، سجل القطاع غير النفطي تراجعاً طفيفاً في النمو بنسبة 0.2%.

أما خلال الربع الرابع من العام 2023، سجل الاقتصاد نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 3.5%، مدعوماً بأداء القطاع غير النفطي بنسبة 4.0%، فيما بلغت نسبة نمو القطاع النفطي 0.5%، مقارنة بالربع الرابع من العام 2022. وعلى أساس فصلي، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.6%، وقد بلغت نسبة نمو القطاع غير النفطي 5.1%، والقطاع النفطي 1.9% وذلك مقارنةً بالربع الثالث من العام 2023.

ووفقاً لتقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.0% في العام 2024 مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.8%. أما بالنسبة للعام 2025، فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار 3.8%، فيما يتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.5%.

أهم المؤشرات الاقتصادية

	2022 *فعلية*	2023 *أولية*	2024 *توقعات*	2025 *توقعات*
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	5.2%	2.4%	3.0%	3.8%
القطاع غير النفطي	6.6%	3.4%	3.8%	4.5%
القطاع النفطي	-1.4%	-2.4%	-1.0%	0.0%
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	13.2%	-2.7%	4.8%	4.8%
مؤشر أسعار المستهلك	3.6%	0.1%	1.0%	1.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	15.4%	6.2%	9.0%	9.5%

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

القطاع غير النفطي

تعد القطاعات غير النفطية من أهم ركائز النمو الاقتصادي في المملكة، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 83.9% خلال العام 2023 والذي يعد الأعلى على الإطلاق. وتصدر قطاع المشروعات المالية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 17.8%. في حين شكل قطاع الصناعات التحويلية نسبة 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع الخدمات الحكومية نسبة 13.3%، وقطاع المواصلات والاتصالات نسبة 7.4%، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 7.1%. في حين سجل كل من قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية نسب مساهمة متقاربة بلغت 5.4% و5.2%، على التوالي. ثم قطاع التجارة بنسبة 4.4%، فيما بلغت مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم 1.8%.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2023 (بالأسعار الثابتة)

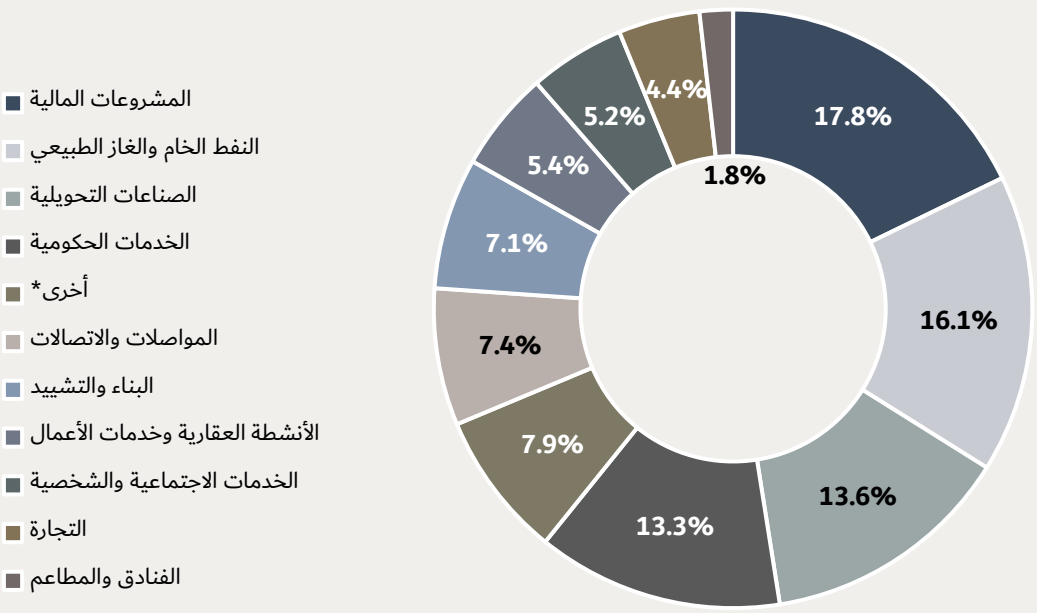

*تشمل الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة وصيد الأسماك، والمناجم، والكهرباء والماء، وصافي الضرائب على المنتجات، والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر، الأسر التي تعين أفراد لإدارة الأعمال المنزلية.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال العام 2023

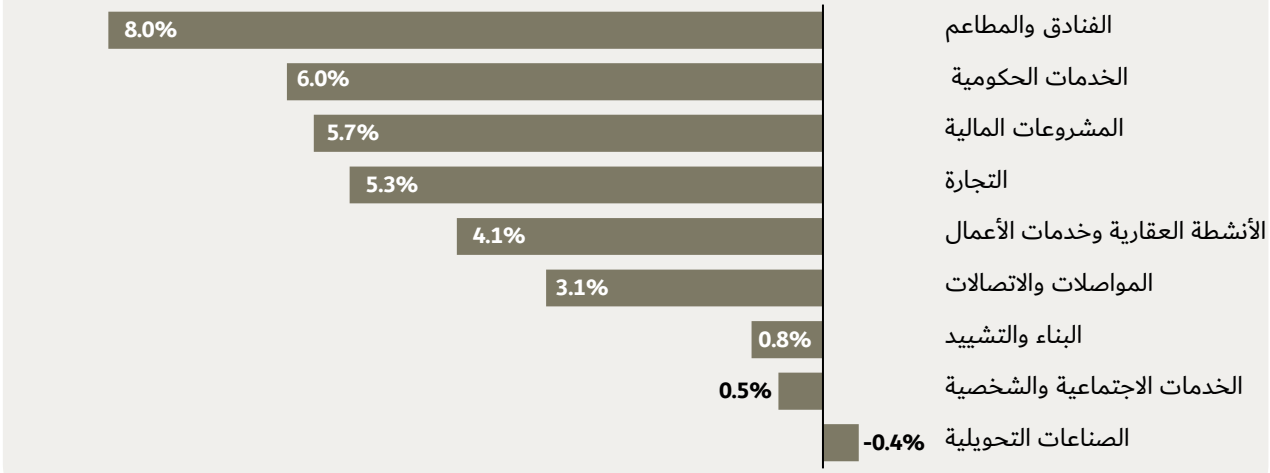

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع بالأسعار الثابتة (على أساس سنوي)

السنة	2022	2023			
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع رابع	السنوي
النفط الخام والغاز الطبيعي	-1.4%	-5.9%	2.2%	-6.8%	0.5%	-2.4%
الصناعات التحويلية	4.3%	-1.5%	-1.4%	0.6%	0.7%	-0.4%
البناء والتشييد	1.4%	-1.3%	-0.5%	1.7%	3.2%	0.8%
التجارة	5.4%	4.2%	4.7%	5.9%	6.4%	5.3%
الفنادق والمطاعم	13.9%	4.3%	9.6%	9.4%	8.7%	8.0%
المواصلات والاتصالات	12.2%	6.5%	8.9%	1.1%	-2.7%	3.1%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	3.3%	1.5%	-3.6%	-0.2%	4.4%	0.5%
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	5.7%	5.3%	4.9%	2.8%	3.6%	4.1%
المشروعات المالية	2.7%	0.3%	10.3%	8.4%	3.9%	5.7%
الخدمات الحكومية	5.9%	4.8%	5.0%	6.1%	8.2%	6.0%
أخرى	25.8%	6.4%	-10.5%	7.8%	9.4%	2.8%
الناتج المحلي الإجمالي	5.2%	1.0%	2.7%	2.4%	3.5%	2.4%
الناتج المحلي غير النفطي	6.6%	2.4%	2.7%	4.4%	4.0%	3.4%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ووفقًا للتقديرات الأولية، واصلت القطاعات غير النفطية تحقيق نمواً سنوياً بلغ 3.4% خلال العام 2023 على أساس سنوي، وجاء أداء القطاعات كالآتي:

قطاع الفنادق والمطاعم

تصدر قطاع الفنادق والمطاعم كافة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة النمو خلال العام 2023 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 8.0% بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي. ووفقًا لنتائج المسح السياحي الذي تجريه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، بلغت أعداد الزوار الوافدين لأغراض السياحة حوالي 12.4 مليون سائح، محققةً نمواً ملحوظاً خلال العام 2023 بنسبة 24.7% مقارنة بالعام السابق. وسجل إنفاق السياحة الوافدة زيادة كبيرة بنسبة 31.6%، حيث بلغت 1.9 مليار دينار بحريني، كما سجل عدد الليالي السياحية نمواً بنسبة 46.0%، ليصل إلى 19.0 مليون ليلة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل اشغال الفنادق ذات الخمسة والأربع نجوم بحوالي 5 نقاط مئوية، إذ بلغ متوسطه 49.3% في العام 2023.

قطاع المشروعات المالية

سجل أكبر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 5.7% خلال العام 2023، مدعوماً بنمو عدداً من المؤشرات كالقيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني (فوري+، فوري، فواتير) التي نمت بنسبة 15.6% لتصل إلى 29.4 مليار دينار بحريني، ونمو إجمالي الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 6.4%. فيما بلغت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف حوالي 20.2 مليار دينار بحريني، مسجلةً نمواً بنسبة 6.3%، على أساس سنوي. وارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة بنسبة 4.3% إلى حوالي 11.8 مليار دينار بحريني في العام 2023.

قطاع التجارة

نما قطاع التجارة بنسبة 5.3% بالأسعار الثابتة خلال العام 2023، على أساس سنوي، إذ شهدت المجمعات التجارية زيادة في أعداد مرتادیها بنسبة 9.6%، ونمت قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 7.9%، كما ارتفعت أعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 5.6%.

قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال

حقق قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً بنسبة 4.1% بالأسعار الثابتة خلال العام 2023 مقارنة بعام 2022. ووفقاً للإحصائيات الصادرة عن جهاز المساحة والتسجيل العقاري، انخفضت قيمة التداول العقاري بنسبة 1.2%، على أساس سنوي لتصل إلى 1.1 مليار دينار بحريني، في حين نما عدد عمليات البيع والشراء العقارية 24.1%، على أساس سنوي.

قطاع المواصلات والاتصالات

بلغت نسبة نمو قطاع المواصلات والاتصالات 3.1% بالأسعار الثابتة خلال العام 2023، على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع إجمالي أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 26.3%، وزيادة مناولة الحاويات عبر ميناء خليفة بن سلمان بنسبة 5.4%، كما ارتفعت الحركة الإجمالية للطائرات في مطار البحرين الدولي بنسبة 13.5% مقارنة بعام 2022.

قطاع البناء والتشييد

سجل قطاع البناء والتشييد نمواً بنسبة 0.8% بالأسعار الثابتة خلال العام 2023، على أساس سنوي، مدعوماً بنمو إجمالي مساحة البناء بنسبة 23.4%، بالرغم من انخفاض عدد تصاريح البناء المصدرة بنسبة 10.8%، على أساس سنوي.

قطاع الصناعات التحويلية

وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد حقق تراجعاً طفيفاً بالأسعار الثابتة بنسبة 0.4% خلال العام 2023، وعلى صعيد الكميات المنتجة لبعض الشركات الصناعية الكبرى، سجلت شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (جيبك) ارتفاعاً بنسبة 10.8%، فيما نما إنتاج شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 2.2%، وبابكو للتكرير بنسبة 2.1%. فيما انخفض إنتاج شركة بابكو للغاز بنسبة 1.4%.

القطاع النفطي

- بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- انخفض نمو القطاع النفطي بنسبة 2.4% نتيجة لأعمال الصيانة في حقل أبو سعفة.

سجل القطاع النفطي تراجعاً بنسبة 2.4% خلال العام 2023، متأثراً بأعمال الصيانة بحقل أبو سعفة. أما بالنسبة للأسعار الجارية، فتراجع أداء القطاع النفطي بنسبة 14.5%، متأثراً بانخفاض أسعار النفط عالمياً. حيث سجل متوسط سعر برميل خام برنت 82.4 دولار أمريكي في العام 2023، بعد أن بلغ حوالي 100.9 دولار أمريكي خلال العام 2022، منخفضاً بنسبة 18.3%. والجدير بالذكر بأن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 16.1% بالأسعار الثابتة خلال العام 2023.

متوسط إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام (ألف برميل يومياً)

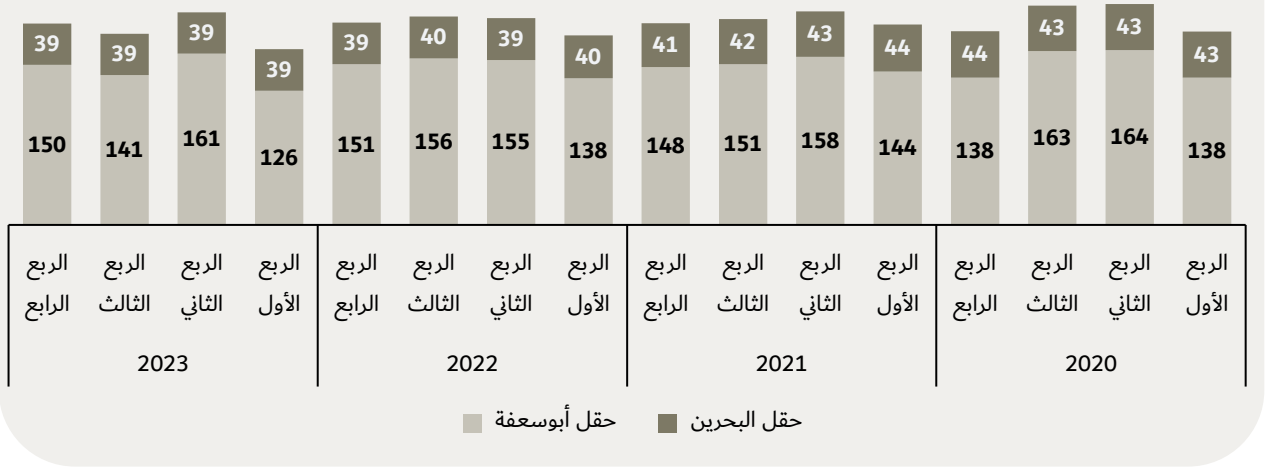

المصدر: وزارة النفط والبيئة

بلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 144,558 برميل يومياً خلال العام 2023، متراجعاً بنسبة 3.6% على أساس سنوي. كما انخفض المتوسط اليومي لإنتاج النفط البري من حقل البحرين بنسبة 1.5% ليصل إلى حوالي 38,925 برميل يومياً. أما فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 3.8% في العام 2023 مقارنةً بالعام 2022 ليبلغ حوالي 941,464 مليون قدم مكعب.

مؤشر أسعار المستهلك

على المستوى العالمي، بدأ مؤشر أسعار المستهلك في الانخفاض تدريجياً خلال العام 2023 بعد تحقيقه مستويات تضخم قياسية خلال العام 2022. أما بالنسبة لمعدلات التضخم في مملكة البحرين، فأظهرت بيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية تسجيل المؤشر ارتفاعاً طفيفاً بمتوسط بلغ 0.1% خلال العام 2023 ككل، مقارنة بمعدلات التضخم المسجلة في بعض الدول كالمملكة المتحدة بنسبة 7.8%، و7.0% في الاتحاد الأوروبي، فيما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية 4.5%.

مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%) لمملكة البحرين

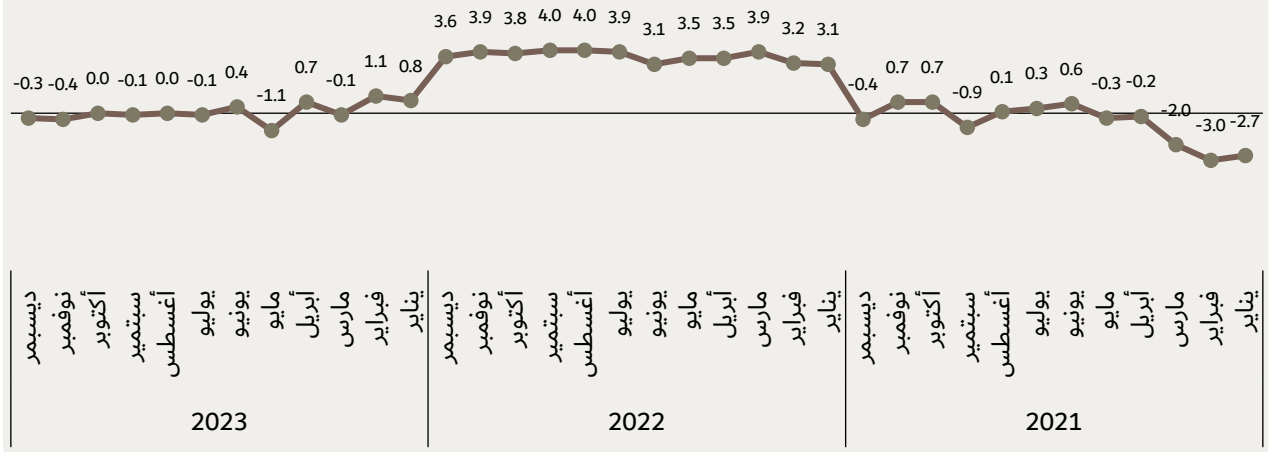

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

مقارنة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (للعام 2023)

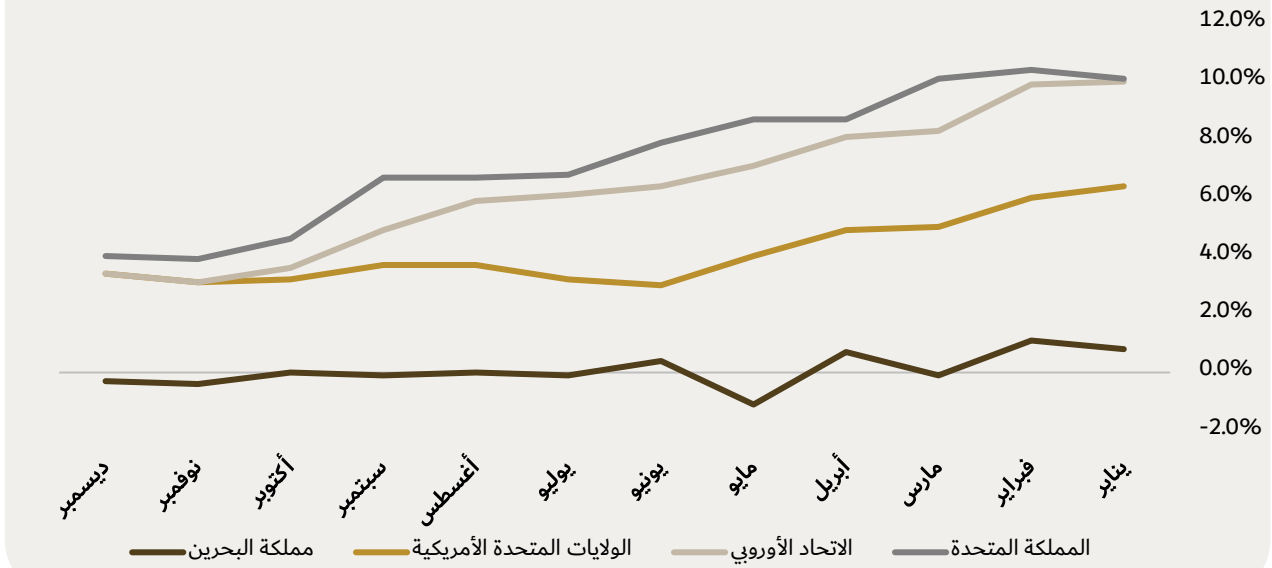

المصدر: بلومبيرغ

مؤشر أسعار المنتج

سجل مؤشر أسعار المنتج في مملكة البحرين خلال العام 2023 انخفاضاً بنسبة 14.0%على أساس سنوي، وذلك وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ويعود ذلك الانخفاض إلى تراجع أسعار منتجات صناعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 15.5% نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، بالإضافة إلى تسجيل أسعار المنتجات النفطية المكررة انخفاضاً بنسبة 14.5%. كما ساهم الانخفاض العالمي لأسعار الألمنيوم في تراجع أسعار صناعة الفلزات القاعدية -بما فيها الألمنيوم- بنسبة 16.1%.

مؤشر أسعار المنتج على أساس سنوي (%)

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

- تم افتتاح مشروع مجمع مراسي جاليريا في شهر فبراير 2024، والذي يعد من أحدث المشاريع التجارية والسياحية التي أقيمت مؤخراً على أرض مملكة البحرين، ويقع المشروع ضمن مشاريع مراسي البحرين ويمتد على مساحة 114,000 متر مربع.
- حصل عدد من المشاريع الكبرى على الرخصة الذهبية، وتضم القائمة مشاريع جديدة في مختلف القطاعات مثل بحرين تيتانيوم وهو أول مصنع من نوعه في المنطقة تم تأسيسه من قبل شركة Interlink Metals & Chemicals السويسرية، وإنشاء أول مقر جديد لبنك الكويت الوطني خارج الكويت، وتأسيس مركز بيانات وكابل بحري إقليمي من قبل شركة التكنولوجيا البحرينية Beyon، وأخيراً تطوير مشروع بحرين مارينا. وعليه تمكنت مملكة البحرين من تشجيع شركات محلية وعالمية على ضخ استثمارات تبلغ قيمتها 2.4 مليار دولار أميركي، واستفادت 9 مشاريع كبرى من تسهيلات مميزات الرخصة الذهبية.
- أما بشأن مشاريع برنامج التنمية الخليجي، فحققت المشاريع تقدماً بحلول نهاية العام 2023 لتصل إلى حوالي 6.14 مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة طفيفة بنسبة 0.5% مقارنة بنفس الفترة في العام السابق.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

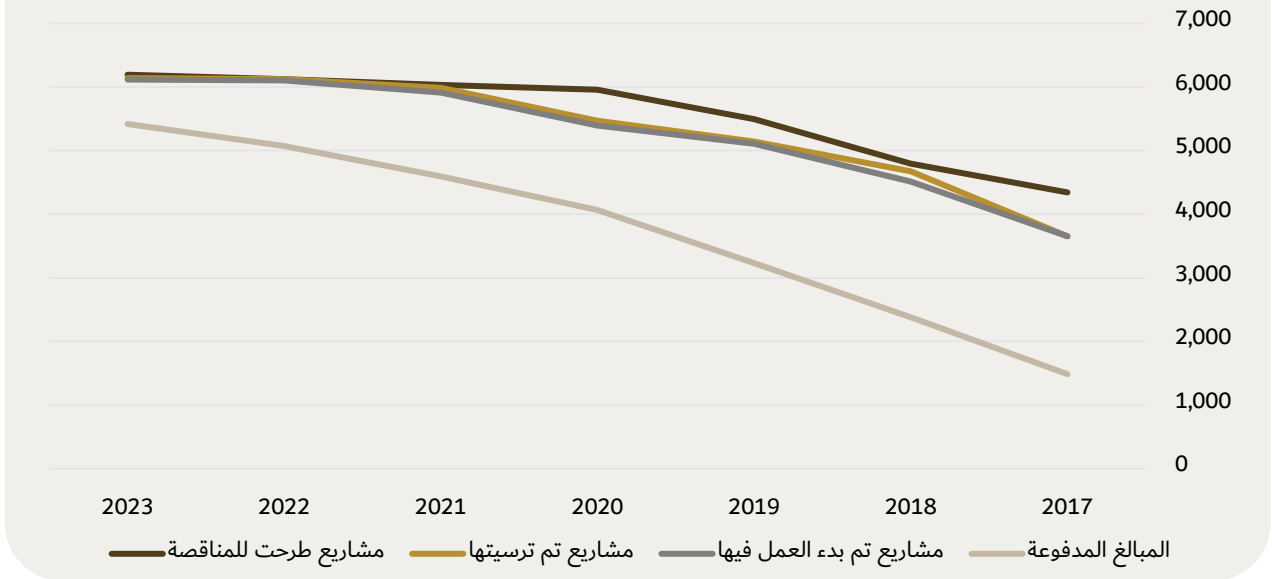

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

وفيما يخص أبرز مستجدات المشاريع التنموية الأخرى:

- أبرمت شركة حديد البحرين في يناير 2024، عقد لمدة خمس سنوات مع شركة حديد الإمارات "أركان" بقيمة 2 مليار دولار أمريكي لتوريد كريات الحديد الخام، حيث تم توقيع العقد بين الطرفين على هامش اجتماع الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة المنعقد في مملكة البحرين.
- توقيع مذكرة تفاهم بين صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية وشركة ممتلكات البحرين القابضة بهدف التعاون وتمكين الفرص الاستثمارية، تلت مذكرة التفاهم افتتاح مكتب في المنامة لشركة الاستثمار السعودية البحرينية، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة تم إنشاؤها بهدف استثمار ما يصل إلى 5 مليار دولار أمريكي في الاقتصاد البحريني.
- وقعت "إدامة" وشركة "إيغل هيلز" اتفاقية لتأسيس شركة تطوير عقاري جديدة "بناء البحرين"، وتتضمن المبادرة استثماراً إجمالياً بقيمة 4 مليار دولار أمريكي. وتهدف شركة بناء البحرين للمساهمة في دفع عجلة التنمية عبر تنفيذ مجموعة من مشاريع التطوير العقاري في مختلف مناطق المملكة، مما يساهم في نمو القطاع العقاري، ستصبح شركة بناء البحرين هي الشركة الرائدة في مجال التطوير العقاري على الصعيد المحلي، كونها تمتلك محفظة زاخرة بمشاريع عقارية بارزة تنتشر في عدة مواقع استراتيجية في المملكة تقع في كل من محافظة العاصمة، ومحافظة المحرق، والمحافظة الشمالية والمحافظة الجنوبية.

الحساب الجاري

وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، حقق الحساب الجاري لمملكة البحرين فائضاً وقدره 1,015 مليون دينار بحريني خلال العام 2023 مقارنةً بفائض بلغ 2,571.3 مليون دينار بحريني في العام 2022. وعليه، فقد بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 6.2% خلال العام 2023.

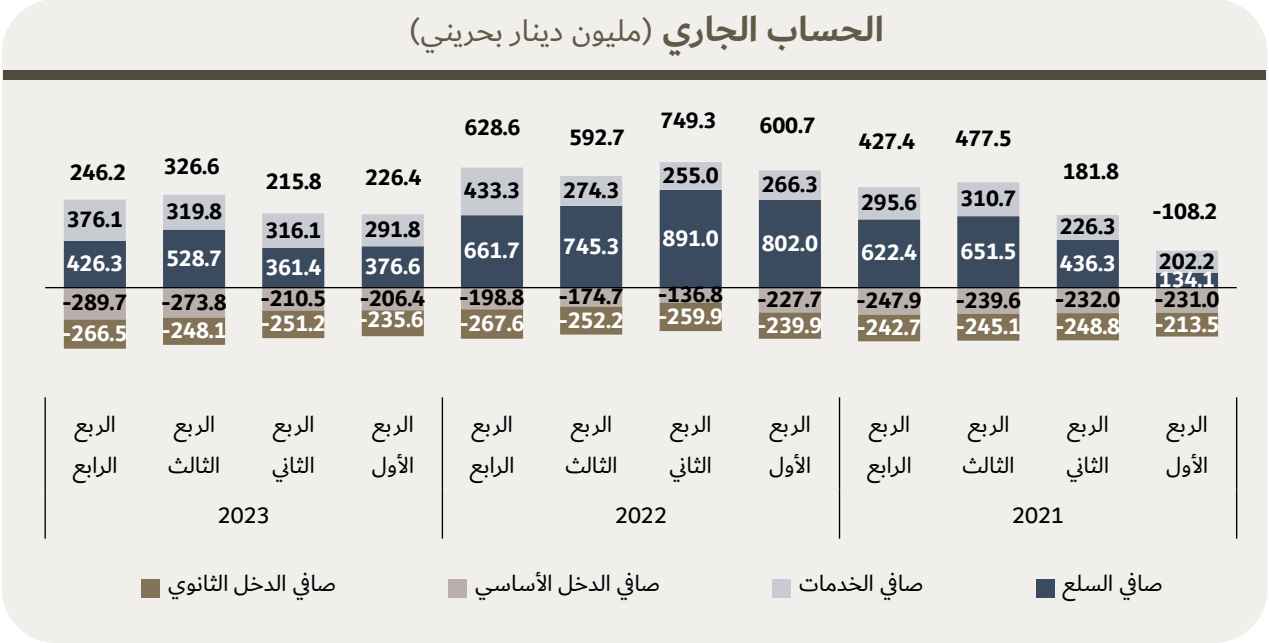

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبلغت الصادرات غير النفطية 4,665.0 مليون دينار بحريني، فيما سجلت قيمة الصادرات النفطية قيمة مقاربة بلغت 4,664.9 مليون دينار بحريني، منخفضة بنسبة 18.0% و17.7%، على التوالي. وعليه فقد سجلت القيمة الإجمالية لصادرات مملكة البحرين تراجعاً بنحو 17.8% لتبلغ 9,329.9 مليون دينار بحريني خلال العام 2023.

وبحسب إحصاءات التجارة الخارجية غير النفطية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية تصدرت المعادن الأساسية وأصناف المعادن الأساسية السلع الأكثر تصديراً من المملكة في العام 2023، وشكلت 57.2% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ. وجاءت المنتجات المعدنية في المرتبة الثانية مساهمة بنسبة 17.9% من إجمالي الصادرات، بينما ساهمت المواد الكيميائية بنسبة 6.6%. واحتلت المنتجات الحيوانية والحيوانات المرتبة الرابعة إذ شكلت 5.3%، ثم اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن بنسبة 2.9%.

أما بالنسبة إلى الشركاء التجاريين، فتعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، والتي تمثل 24.0% من إجمالي القيمة. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 11.4%، بينما حلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث بمساهمة 9.5%. بالإضافة إلى ذلك، مثلت كل من مملكة هولندا وجمهورية مصر العربية 5.2%و4.3% من القيمة الإجمالية، على التوالي.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

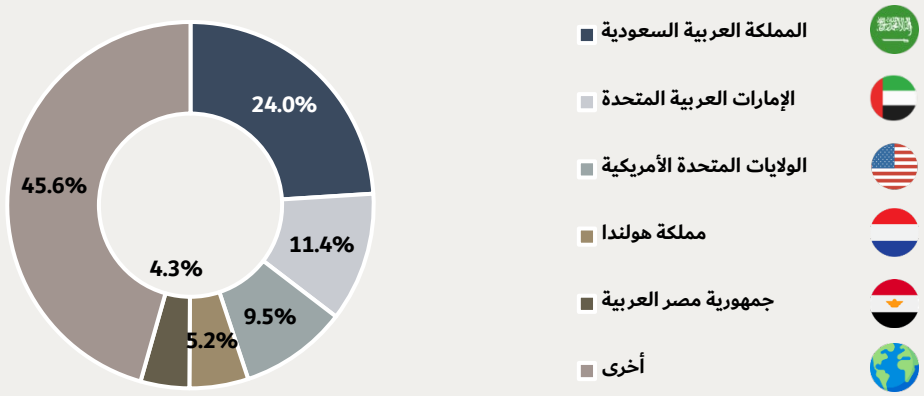

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ومن جانب آخر، بلغت القيمة الإجمالية للواردات انخفاضاً بنسبة 7.5% لتبلغ 7,636.9 مليون دينار بحريني، جاء ذلك نتيجة لانخفاض الواردات النفطية بنسبة 18.6% لتبلغ 2,436.7 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بالسلع المستوردة غير النفطية، انخفضت الواردات بنسبة 1.1% لتصل إلى 5,200.2 مليون دينار بحريني. وحققت المعدات الميكانيكية والكهربائية أعلى قيمة للسلع المستوردة، حيث مثلت 19.8% من إجمالي الواردات غير النفطية، تلتها المواد الكيميائية بنسبة 15.4%، والمنتجات المعدنية بنسبة 14.8%. بالإضافة إلى ذلك، شكلت المركبات ومعدات النقل 8.4% من الواردات غير النفطية، بينما ساهمت المعادن الأساسية وأصناف المعادن الأساسية بنسبة 6.4%.

ظلت جمهورية الصين الشعبية في صدارة الشركاء التجاريين من حيث الواردات، إذ استحوذت على نسبة 14.0% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية. تلتها بعد ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9.5%، بينما احتلت جمهورية البرازيل الاتحادية المركز الثالث بنسبة 9.1%. وشكلت كل من أستراليا والمملكة العربية السعودية 8.2%و6.4% من القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

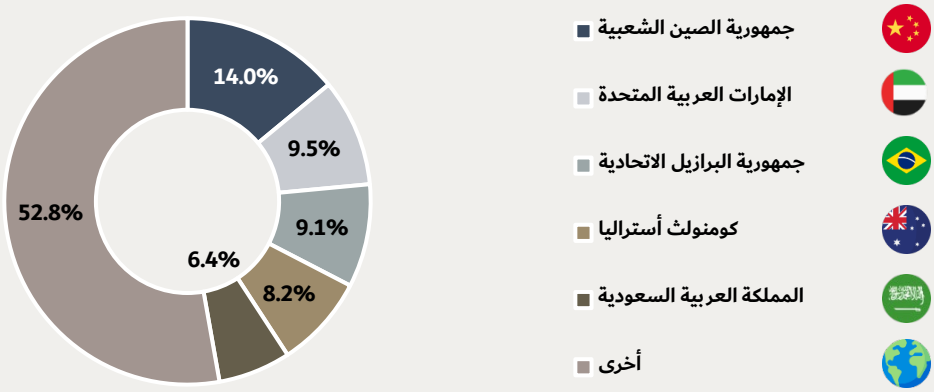

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة إلى صافي التجارة الخدمية، فقد بلغت 1,303.8 مليون دينار بحريني خلال العام 2023، مسجلة نمو سنوي بنسبة 6.1%. ومن جانب آخر، سجلت القيمة الصافية للدخل الأساسي المتمثل بصافي مدفوعات عوائد الاستثمارات، ارتفاعاً بنسبة 32.8% لتبلغ 980.4 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بتحويلات العاملين للخارج، فقد تراجعت بنسبة 1.8% خلال العام 2023 مقارنةً بعام 2022، لتصل إلى 1,001.4 مليون دينار بحريني.

أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 93% من إجمالي المؤسسات في مملكة البحرين حتى نهاية العام 2023، حيث بلغ عددها 77,723 مؤسسة، بزيادة وقدرها 4.6% مقارنةً بنهاية العام 2022. ومن ضمن هذه المؤسسات جاءت 79% مملوكة من قبل البحرينيين، 40% مملوكة من قبل النساء، و25% مملوكة من قبل فئة الشباب -لكلا الجنسين-.

أما بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات الوطنية غير النفطية حتى نهاية العام 2023 فبلغت حوالي 10% لتصل إلى 396 مليون دينار بحريني. أما فيما يخص أعداد الموظفين البحرينيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد خلقت هذه المؤسسات العديد من فرص العمل، حيث بلغ عدد موظفيها 44,086 موظفاً حتى نهاية العام 2023، محققة ارتفاعاً بنسبة 1.6% على أساس سنوي.

وخلال العام 2023، بلغ إجمالي قيمة الصادرات من المنتجات والخدمات التي يسّرتها "صادرات البحرين" 161 مليون دينار بحريني، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة 23.8% مقارنة بالعام 2022. وتصدرت المملكة العربية السعودية قائمة أعلى وجهات التصدير للعام 2023 من حيث القيمة، حيث بلغت صادراتها حوالي 14.8 مليون دينار بحريني. تلتها جنوب أفريقيا بصادرات بقيمة 5.1 مليون دينار بحريني، ثم الهند بصادرات بقيمة 4.0 ملايين دينار بحريني. أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، جاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الأولى بقيمة تزيد عن 46.7 مليون دينار بحريني من السلع والخدمات المصدرة. وضمن قطاع الصناعات التحويلية، تصدرت منتجات الورق والتغليف السلع المصدرة بقيمة 16.1 مليون دينار بحريني، تلتها الأغذية المصنعة بقيمة 10.3 مليون دينار بحريني، ثم صناعات الألمنيوم التحويلية بقيمة 5.9 مليون دينار بحريني لتشكل ثالث أعلى سلعة ضمن القطاع.

الأسواق الرئيسية لشركاء "صادرات البحرين" - العام 2023

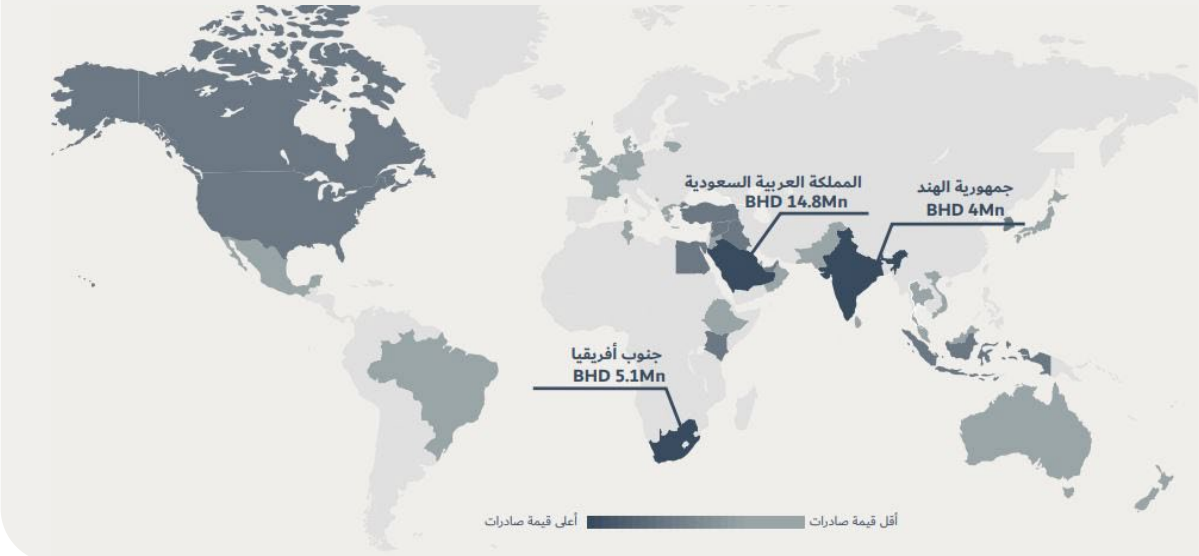

المصدر: صادرات البحرين

الاستثمار الأجنبي المباشر

استمرت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين بالنمو خلال العام 2023، وذلك وفقاً لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة 16.2 مليار دينار بحريني مقارنةً مع 13.6 مليار دينار بحريني في العام 2022 وبنسبة نمو بلغت 18.9%.

وبلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية 2.6 مليار دينار بحريني خلال العام 2023، محققاً نمواً بنسبة 147.8%، على أساس سنوي. وسجل قطاع أنشطة التمويل والتأمين أعلى التدفقات الاستثمارية بقيمة 2.7 مليار دينار بحريني، تلاها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بقيمة 29.9 مليون دينار بحريني، ثم قطاع المعلومات والاتصال بقيمة 19.4 مليون دينار بحريني وقطاع الأنشطة العقارية بتدفق بلغ 18.6 مليون دينار بحريني.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دينار بحريني)

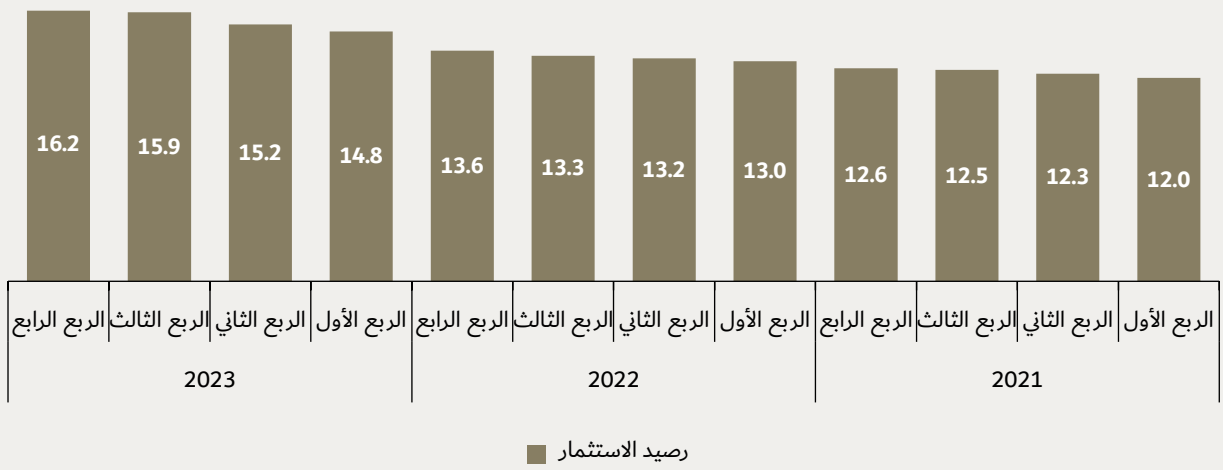

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، تصدرت نسبة مساهمة استثمارات قطاع أنشطة التمويل والتأمين لتصل إلى حوالي 65.8% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية للقطاع حوالي 10.7 مليار دينار بحريني حتى نهاية العام 2023، مسجلة نمواً بنسبة 33.4% على أساس سنوي. وجاء قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الثانية من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي بحوالي 13.6% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد الاستثمارات للقطاع حوالي 2.2 مليار دينار بحريني، مسجلاً انخفاض بسيط بنسبة 2.8% على أساس سنوي.

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر – العام 2023

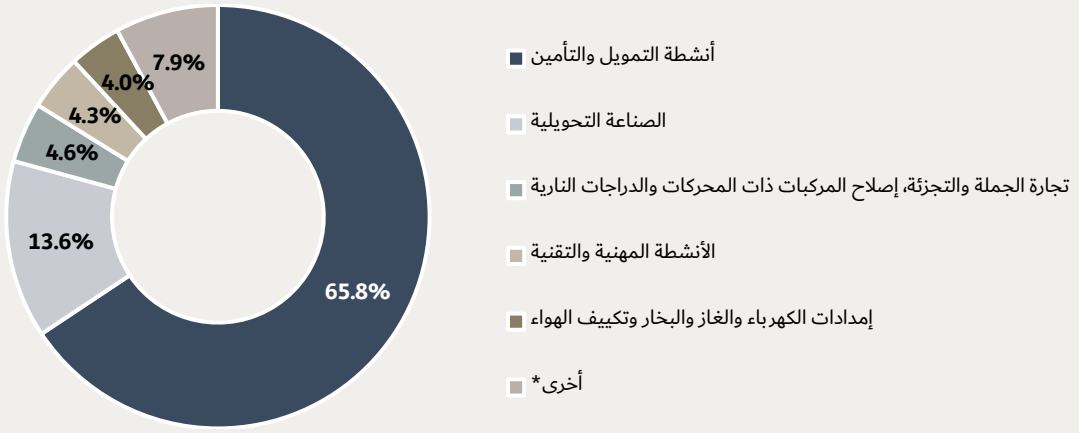

** ويشمل 13 نشاطاً آخراً كالأنشطة العقارية، والمناجم والمحاجر، والتعليم، والبناء والتشييد والثقافة والترفيه وغيرهم*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة للدول المستثمرة، فجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة 5.9 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة تبلغ 36.5%. وأتت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ليبلغ رصيد الاستثمارات المباشرة ما يقارب 3.7 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 23.0% من إجمالي قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة. تلتهم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة برصيد استثمارات مباشر متقارب يساوي 1.7 مليار دينار بحريني وبنسبة مساهمة بلغت 10.5%.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي لعام 2023، بلغت أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 101,522 بحرينياً، مشكلةً بذلك 67.0% من إجمالي البحرينيين المسجلين لدى الهيئة، محققة نمواً بنسبة 1.6% على أساس سنوي. أما بالنسبة لأعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام فانخفضت بنسبة طفيفة بلغت 0.5% على أساس سنوي ليبلغ عددهم 50,137 عامل. وعليه فقد ارتفع العدد الإجمالي للبحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 0.9% ليصل إلى 151,659 بحريني مسجل لدى الهيئة. وفيما يتعلق بالعاملين بحسب الجنس، فقد شكلت البحرينيات 42% من إجمالي البحرينيين المسجلين في القطاعين ليصل العدد إلى 63,889. ومن جانب آخر، بلغت أعداد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 458,768 عامل، متراجعاً بنسبة سنوية بلغت 1.2%.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

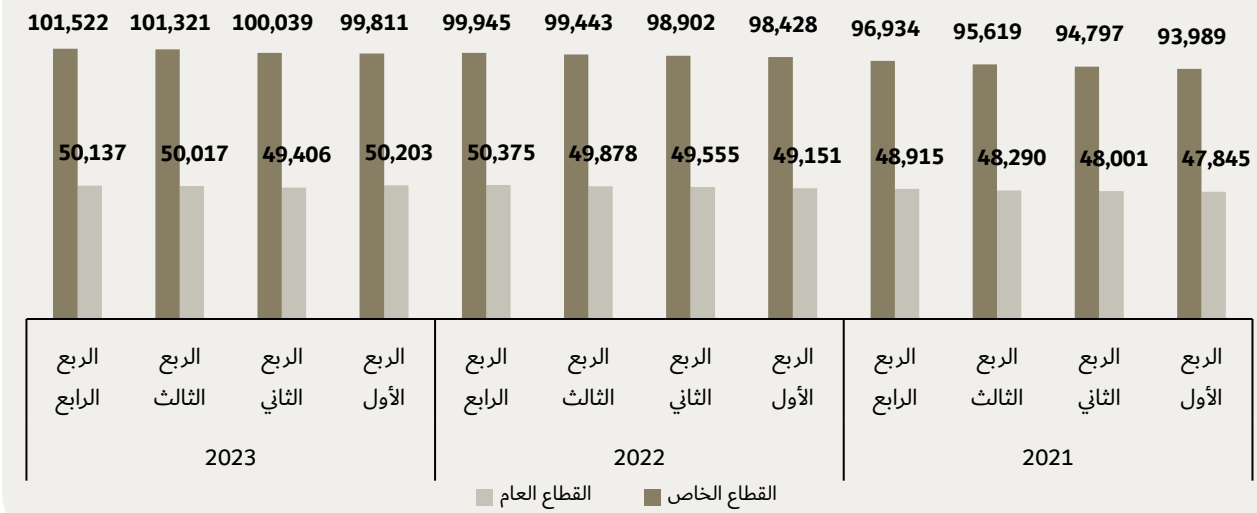

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

وفيما يخص متوسط الأجور، فقد سجل ارتفاعاً للعاملين البحرينيين في القطاعين العام والخاص بنسبة 6.3% ليبلغ 859 دينار بحريني بنهاية العام 2023 مقارنة بالعام 2022. وبلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام 951 دينار بحريني بزيادة سنوية قدرها 9.4%، في حين بلغ هذا المتوسط في القطاع الخاص 815 دينار بحريني مرتفعاً بنسبة 4.5% على أساس سنوي. أما بالنسبة للعاملين غير البحرينيين، فبلغ متوسط الأجر الشهري 262 دينار بحريني بزيادة وقدرها 3.6%، على أساس سنوي.

أما بالنسبة لوسيط الأجور لمجموع البحرينيين العاملين في القطاع الخاص، فقد بلغ 450 دينار بحريني، بينما بلغ وسيط الأجور للبحرينيين العاملين في القطاع العام 792 دينار بحريني. وفيما يتعلق بوسيط الأجور للعاملين البحرينيين بحسب الجنس في القطاعين العام والخاص، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع العام للبحرينيات 801 دينار بحريني

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

محققاً ارتفاعاً بنسبة 14.6% على أساس سنوي، بينما بلغ وسيط الأجر الشهري للبحرينيين 768 دينار بحريني محققاً ارتفاعاً بنسبة 9.9% على أساس سنوي. وفي المقابل، استقر وسيط الأجر الشهري في القطاع الخاص للبحرينيات عند 450 دينار بحريني، أما للبحرينيين فقد ارتفع وسيط الأجر الشهري بنسبة 5.3% ليبلغ 474 دينار بحريني.

وعلى صعيد برنامج التوظيف الوطني، والذي يهدف إلى خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل من خلال توظيف 20 ألف بحريني سنوياً وتدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى العام 2024، تشير الإحصائيات إلى توظيف 29,533 بحريني حتى نهاية العام 2023، أي ما يعادل 148% من الهدف. أما بالنسبة للتدريب، فقد وصل مجموع البحرينيين المتدربين من خلال البرنامج 11,078 حتى نهاية العام 2023، أي ما يشكل حوالي 111% من الهدف المعلن.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

عرض النقد

القاعدة النقدية (ن0)	عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)	عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)	عرض النقد بمفهومه الواسع + ودائع الحكومة (ن3)
+31.4% ▲	-7.5% ▼	+5.0% ▲	+5.5% ▲

شهدت القاعدة النقدية (ن0) نموًا سنويًا ملحوظًا بمعدل 31.4% في عام 2023 بحسب البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بالغة 5.1 مليار دينار بحريني مقارنة بـ 3.9 مليار دينار بحريني في العام 2022. في المقابل، انخفض عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) بنسبة 7.5% إلى 2.8 مليار دينار بحريني. أما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) فقد بلغ 14.7 مليار دينار بحريني ليشهد نمواً سنوياً بنسبة 5.0%، مدعوماً بارتفاع ودائع الأجل والتوفير بنسبة 8.6% التي بلغت قيمتها 11.0 مليار دينار بحريني. شهد عرض النقد بمفهومه الأوسع (ن3)، الذي يتضمن (ن2) بالإضافة إلى الودائع الحكومية، نمواً بنسبة 5.5% على أساس سنوي ليبلغ 16.0 مليار دينار بحريني.

العرض النقدي (مليار دينار بحريني)

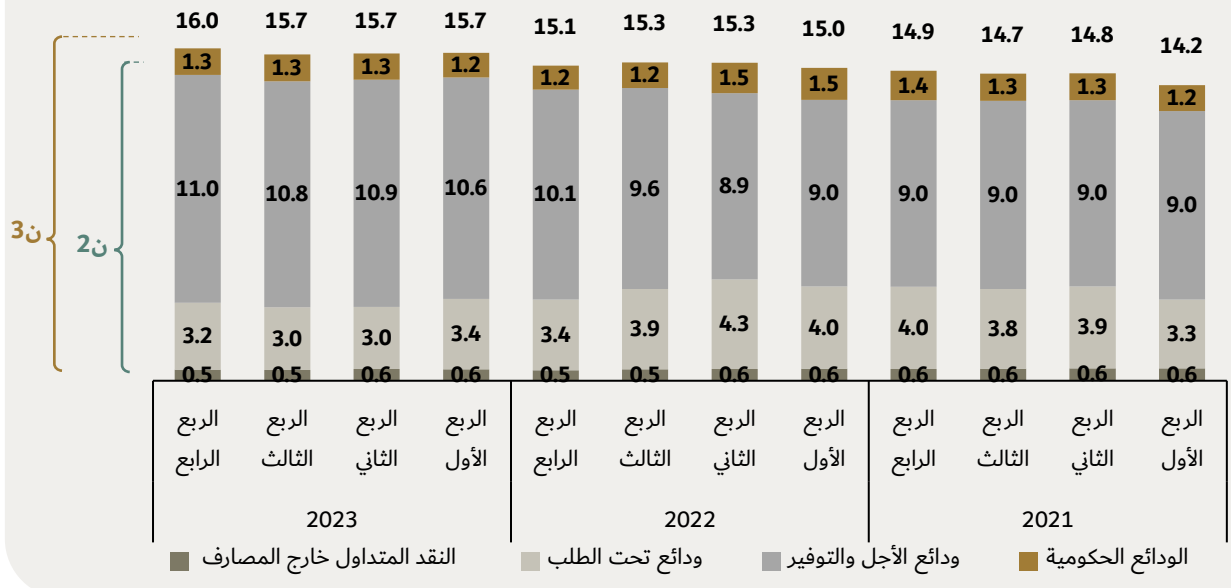

المصدر: مصرف البحرين المركزي

القروض والودائع البنكية

قيمة قروض قطاع الأعمال
(المقدمة من مصارف التجزئة)
+1.4% ▲

قيمة قروض قطاع الأشخاص
(المقدمة من مصارف التجزئة)
+2.1% ▲

الودائع المحلية
(بالدينار البحريني)
+5.5% ▲

شهدت معدلات الإقراض والودائع ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2023 مقارنة بالعام 2022، حيث بلغ إجمالي القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 11.8 مليار دينار بحريني، ممثلاً نمواً سنوياً بنسبة 4.3%.

كما شكلت قيمة القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة للأشخاص 49.5% من إجمالي القروض المقدمة من هذه المصارف، والتي بدورها بلغت 5.8 مليار دينار بحريني مسجلةً ارتفاع بنسبة 2.1% على أساس سنوي. أما بالنسبة لقروض قطاع الأعمال فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 1.4% على أساس سنوي لتبلغ قيمتها حوالي 5.0 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل 42.6% من إجمالي القروض المقدمة من مصارف التجزئة. وفيما يخص القروض المقدمة من مصارف التجزئة للقطاع الحكومي، فقد بلغت قيمتها 925.4 مليون دينار بحريني خلال العام 2023 بما يشكل 7.9% من إجمالي القروض.

النمو السنوي للائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

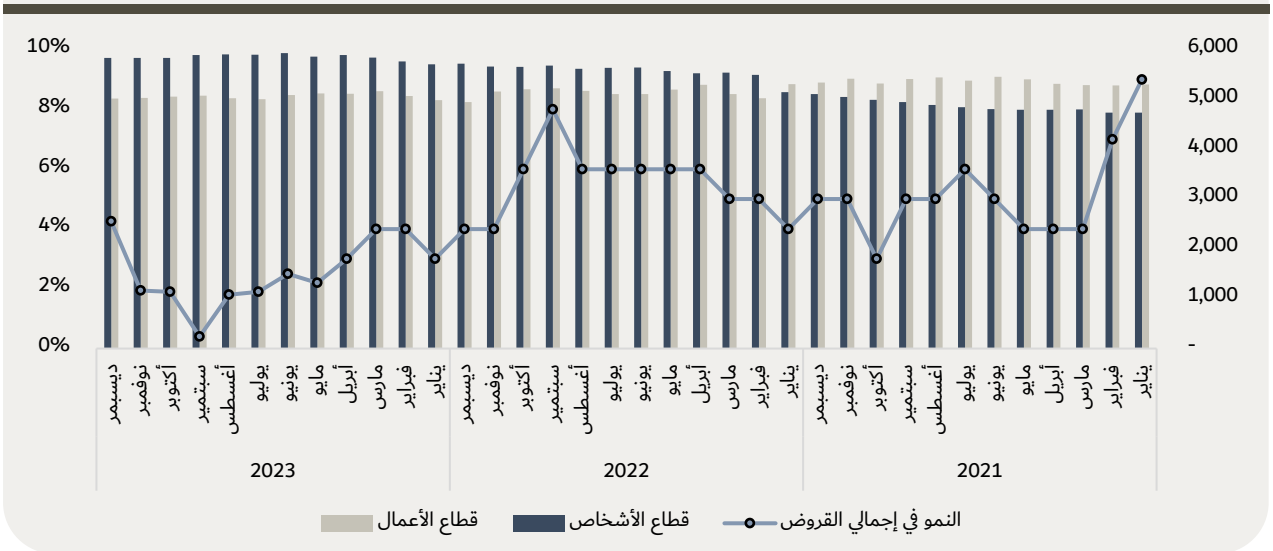

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن جانب آخر، بلغت قيمة إجمالي الودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية حوالي 20.2 مليار دينار بحريني خلال العام 2023 ، والتي شهدت نمواً بنسبة 6.3% على أساس سنوي. أما إجمالي الودائع المحلية من غير المصارف، والتي تتضمن ودائع القطاع الخاص والحكومية، فقد سجلت نمواً بنسبة 5.5% مقارنة بالعام 2022 لتبلغ حوالي 15.4 مليار دينار بحريني. في حين ارتفعت إجمالي قيمة الودائع الأجنبية من غير المصارف بنسبة 8.9% على أساس سنوي لتبلغ حوالي 4.8 مليار دينار بحريني.

إجمالي الودائع من غير المصارف (مليون دينار بحريني)

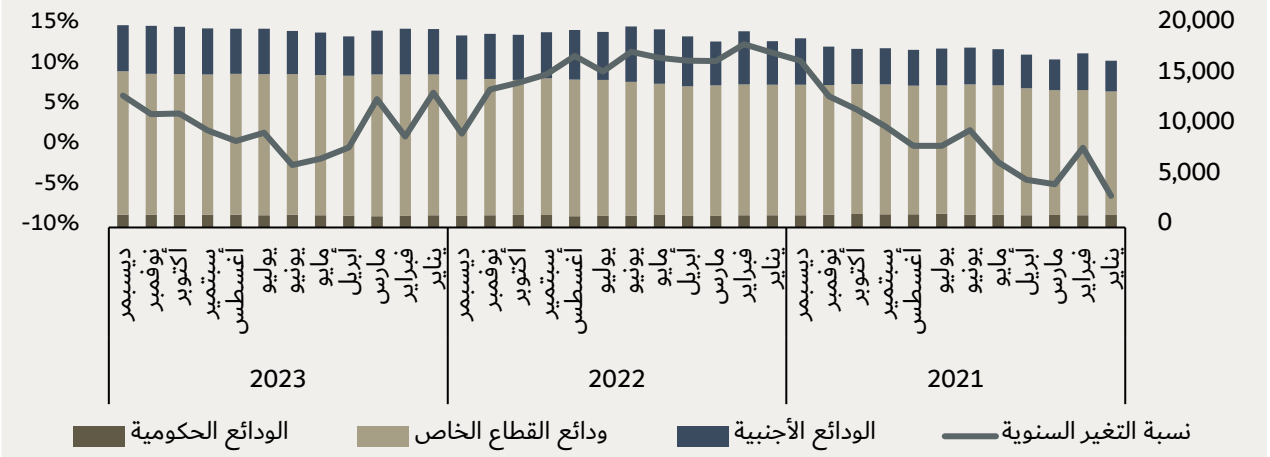

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

أقفل مؤشر البحرين العام للتداول عند مستوى 1,971.49 نقطة في نهاية العام 2023 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 4.0% مقارنة بنهاية العام 2022. كما أقفل مؤشر البحرين الإسلامي عند مستوى 728.91 نقطة مرتفعاً بنسبة 9.9% على أساس سنوي. وبلغت القيمة السوقية لبورصة البحرين بنهاية العام 2023 حوالي 8.7 مليار دينار بحريني.

تصدر قطاع المال في بورصة البحرين من حيث القيمة السوقية وقيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2023، حيث بلغت القيمة السوقية للقطاع 4.7 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 59.9%، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 97.3 مليون دينار بحريني مسجلة زيادة بنسبة 26.3% على أساس سنوي. وكان هذا التصدر مدعوماً بحجم القيمة السوقية لكلٍ من بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت اللذان بلغت مساهمتهما من إجمالي قيمة السوق 17.4% و11.2% على التوالي.

وجاء في المركز الثاني قطاع المواد الأساسية الذي بلغت قيمته السوقية 1.6 مليار دينار بحريني مساهماً بنسبة 20.7% من إجمالي السوق، كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة في القطاع 72.8 مليون دينار بحريني بنسبة نمو 15.6% مقارنة بالعام 2022. والجدير بالذكر أن شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) تقدمت على الشركات المدرجة في بورصة البحرين من حيث القيمة السوقية، حيث بلغت مساهمتها من إجمالي قيمة السوق 20.9%.

مؤشر بورصة البحرين (نقطة)

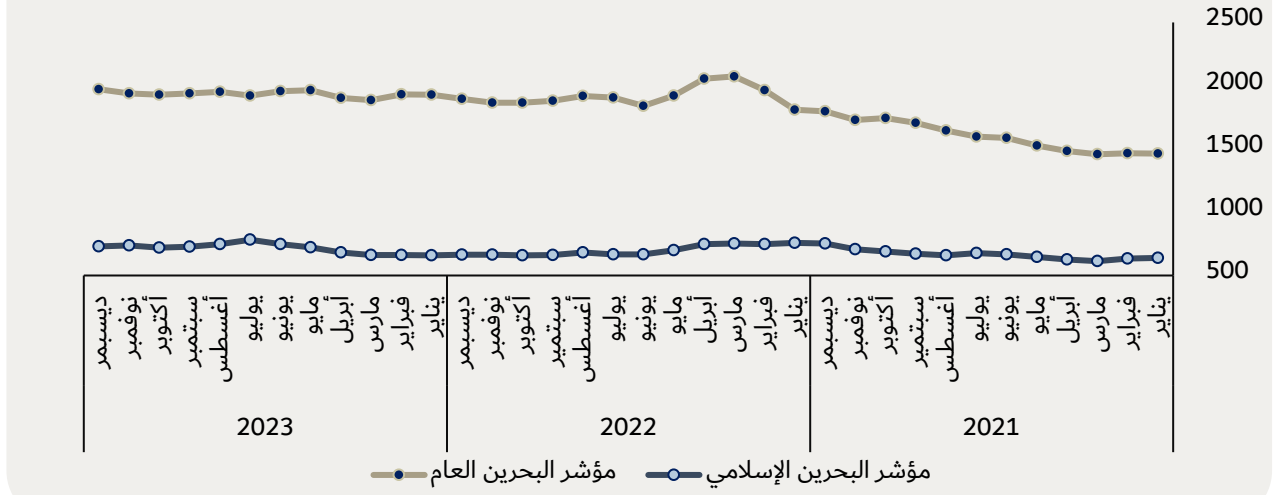

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

قام مصرف البحرين المركزي خلال الربع الرابع من العام 2023 بإصدار 23 سنداً تقليدياً وصكاً إسلامياً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.5 مليار دينار بحريني. من بين هذه الإصدارات، كانت أعلى قيمة ونسبة فائدة لصالح سندات التنمية الحكومية رقم 34 والتي صدرت بقيمة 200 مليون دينار بحريني وبنسبة فائدة 6.50% لمدة استحقاق تبلغ 3 سنوات. أما فيما يخص أعلى نسبة زيادة في الاكتتاب خلال الربع الرابع من العام 2023، فقد سجل إصدار صكوك الإجارة رقم 220 أعلى نسبة زيادة في الاكتتاب بلغت 462%.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
4 أكتوبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1985	70	91	6.49	98.387	270
5 أكتوبر 2023	صكوك الإجارة رقم 218	26	182	6.39	-	457
11 أكتوبر 2023	صكوك السلم رقم 270	43	91	6.40	-	382
15 أكتوبر 2023	سندات التنمية رقم 34	200	1095	6.50	-	359
18 أكتوبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1986	70	91	6.44	98.399	218
19 أكتوبر 2023	أذونات الخزانة رقم 109	100	365	6.46	93.866	160
25 أكتوبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1987	70	91	6.40	98.409	211
1 نوفمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1988	70	91	6.35	98.420	179
2 نوفمبر 2023	صكوك الإجارة رقم 219	26	182	6.39	-	431
5 نوفمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1989	35	182	6.39	96.873	160
8 نوفمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1990	70	91	6.33	98.424	144
15 نوفمبر 2023	صكوك السلم رقم 271	43	91	6.33	-	236
22 نوفمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1991	70	91	6.33	98.425	111
23 نوفمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 110	100	365	6.40	93.925	206
26 نوفمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1992	35	182	6.38	96.875	113
29 نوفمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1993	70	91	6.42	98.403	125
6 ديسمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1994	70	91	6.44	98.399	129
7 ديسمبر 2023	صكوك الإجارة رقم 220	26	182	6.38	-	462
13 ديسمبر 2023	صكوك السلم رقم 272	43	91	6.35	-	299
20 ديسمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1995	70	91	6.27	98.441	110
21 ديسمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 111	100	365	6.29	94.021	133
24 ديسمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1996	35	182	6.31	96.908	162

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

التنافسية الاقتصادية

- تحسن التصنيف بواقع 14 مرتبة
- تسجيل علامة كلية أعلى من المعدل العالمي والإقليمي
- التصدر إقليمياً في حرية التجارة، وحرية الاستثمار، والحرية المالية

تحسن أداء مملكة البحرين بواقع 14 مرتبة لتصبح في المركز 54 من أصل 184 دولة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية 2024 الصادر عن مؤسسة هيريتيج. وحققت نتيجة 63.4 من أصل 100 نقطة، وهو ما يعد أعلى من المعدل العالمي والإقليمي. كما حافظت مملكة البحرين على تصدرها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن المؤشرات الفرعية المعنية بحرية التجارة، وحرية الاستثمار، والحرية المالية. وأشار التقرير إلى أن مملكة البحرين تواصل تمتعها ببيئة أعمال ديناميكية، وأن انفتاحها على التجارة الخارجية مدعوم ببيئة تنظيمية تنافسية. بالإضافة إلى أن الإطار الموضوع للاستثمار يعد مبسط، وأن التشريعات والأنظمة التجارية واضحة ومباشرة.

رأس المال البشرى

- المحافظة على التصنيف ضمن فئة الدول "ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً"
- المركز 34 عالمياً والثاني عربياً

حافظت مملكة البحرين على تصنيفها ضمن فئة الدول "ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً" ضمن تقرير التنمية البشرية 2023-2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والذي يقيس عدد من المؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم ومؤشرات المشاركة الاقتصادية. كما حافظت المملكة على تصنيفها العام وجاءت في المركز 34 عالمياً من أصل 193 دولة والمركز الثاني عربياً. كما تناول التقرير مؤشر المساواة بين الجنسين الذي جاءت المملكة فيه في المركز 45 عالمياً متقدمةً بواقع مرتبة واحدة.

القطاع اللوجستي

- تحقيق المركز 16 عالمياً ضمن التصنيف العام
- تحقيق المركز 8 ضمن المؤشر الفرعي "أساسيات مزاولة الأعمال"

جاءت مملكة البحرين في المركز 16 عالمياً من بين 50 دولة ضمن مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2024 الصادر عن أجيليتي، والذي يقيس أربعة مؤشرات فرعية وهي الفرص اللوجستية المحلية، والفرص اللوجستية الدولية، وأساسيات مزاولة الأعمال، وأخيراً الجاهزية الرقمية. جاءت المملكة في المركز 8 عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "أساسيات مزاولة الأعمال". كما أشار التقرير إلى أن مملكة البحرين تعد من بين الدول التي تشجع إعادة التدوير والإنتاج المستدام، وتعمل على خفض الاستهلاك وتقليل المخلفات. وفيما يتعلق بالحوسبة السحابية أشار التقرير إلى أن حكومة مملكة البحرين نقلت 85% من بياناتها إلى التخزين السحابي في 2022.

البنية التحتية الرقمية

- أعلى من المعدل الإقليمي ضمن الركائز الأربع التي يستند عليها المؤشر
- تحقيق المركز الأول عالمياً ضمن 3 مؤشرات فرعية

تحسن التصنيف العام لمملكة البحرين بواقع 3 مراتب لتصبح في المركز 51 عالمياً من بين 134 دولة ضمن **مؤشر الجاهزية الشبكية 2023** الصادر عن معهد بورتولانس وشركاء آخرون. وحققت المملكة نتيجة كلية تعد أعلى من المعدل الإقليمي ضمن الركائز الأربع الرئيسية التي يتسند عليها المؤشر وهي التكنولوجيا، والأفراد، والحوكمة، والتأثير. وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين قد حققت المركز الأول عالمياً ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية وهي مؤشر نسبة المشمولين بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث على الأقل، ومؤشر الوصول إلى الإنترنت في المدارس، وأخيراً مؤشر تشريعات وتنظيمات التجارة الإلكترونية.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق	القيمة الإجمالية لمجموع النفقات النهائية (للقطاع الحكومي والخاص) بأسعار المشترين.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بحيث يؤثر التضخم على قيمتها.
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
القطاع النفطي	يشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
القطاع غير النفطي	يشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع.
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الخدمات الحكومية	تشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

المصطلح	التوضيح
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب، أو البر، أو البحر، أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الحساب الرأسمالي	يشمل تحويلات رأس المال.
الحساب المالي	يشمل التغييرات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية للبلد، ويغطي شبكات الاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها)

المصطلح	التوضيح
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.